

الحكومة الالكترونية في مواجهة الفساد الإداري

م.د سرمد رياض عبد الهادي / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
م.د سلمى طلال عبد الحميد / كلية الحقوق - جامعة النهرين

المستخلص :

يعد موضوع تحول الحكومة من صورتها التقليدية الى حكومة الالكترونية امر بالغ الاهمية لما يحققه من فوائد جمة تعود الى جهة الادارة والافراد على حد سواء، ومن الجوانب المهمة التي يعالجها هو تصدی الحكومة الالكترونية للفساد الإداري، حيث ان صور الفساد الإداري تمس القيم الوظيفية وتزداد ضراوة الفساد باستمرار لكون الأفراد هم على تماش مباشر بالموظفين الذين يقومون بتأدية وظائفهم وقد تدفع الرغبات الشخصية والاهواء بعض منهم الى سلوك مسلك مجانب للقانون، ومن اجل مجابهة هذه السلوكات بالشكل الذي يحقق المصلحة العامة فإن الادارة الالكترونية هي السبيل المهم الى جانب الوسائل الاخرى للحد من ظاهرة الفساد الإداري، علما ان الحكومة الالكترونية تتعرض الى مخاطر عديدة ومن قبل عدة اطراف يفرض على الادارة ان تتسلح مقدماً لمواجهة هذه المخاطر، وتبرز اهمية الحكومة الالكترونية في مواجهة الفساد الإداري على صعيد المرافق العامة وفي صناعة القرار الإداري الالكتروني .

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية ، الفساد الإداري ، القرار الالكتروني ، مواجهة الفساد الإداري .

Electronic government in the face of administrative corruption

Dr.Sarmad Riad Abdal Hadee
Dr. Salma Talal Abdal Hameed

Abstract:

In order to fight these protected behaviors and to main the public interest , it is recommended that Electronic administration would be the assented administration may among other means to limit administrative corruption .

Electronic government is usually exposed to risks by some parties who intend to make it fail . Therefore it is necessary to take precautions to face all these threats.

The important act of the Electronic government can be seen in confronting administrative corruption at public service and administrative diction –making .

It can be considered that transforming government's function from traditional to Electronic method is beneficial for both administration add individual , such as attacking administrative corruption .

This relates to the fact that corruption is affecting the employment's escalation in corruption is to the direct relationship with the employees who are performing their job.

On the other hand , these employees might fall into their personal desire which may lead them to breach the law.

Keyword: Electronic government, administrative corruption, administrative decision-making.

المقدمة

للثورة الرقمية والمعلوماتية دور كبير في تحول الحكومة او الادارة من صورتها التقليدية الى الاليكترونية ، لا بل اصبح التطور واجب يقع على عاتق كل دولة عصرية تزيد ان توافق تطورات عصر الثورة الرقمية، حيث تبرز أهمية هذا التحول في جميع مجالات الحكومة وخاصة إدارة المرافق العامة .

وبغض النظر عن مقدار الامتيازات التي يمكن ان تتحقق من التحول الى الحكومة الالكترونية والمتمثلة بسرعة انجاز المعاملات وبساطة الاجراءات إلا ان أهم ما يميز هذا التحول قابلية للتصدي للفساد الاداري .

وعلى الرغم من ان الفساد الاداري الذي يمس الجانب الاخلاقي للموظف وللوظيفة ولقيم المجتمع وجعل من بعض الممارسات (كالرشوة) هي بمثابة حافز جديد غير مشروع في المعاملات اليومية مما ادى الى انهيار القيم التي يقوم بها العمل الوظيفي ، وأصبح واجب الاخلاص والأمانة في العمل يفقد العمل الوظيفي جدواه ، وهذا الامر يبدو واضحاً اكثر عندما يعمد الموظفون الى منح تراخيص بلا ضوابط او ان يُعين بعض الاشخاص مقابل المال بغض النظر عن مقدار توفر الشروط القانونية فيه . وهذا ما يؤثر في هيبة القانون وعلى وجوده فعلياً ، فلا يكفي القانون ان تكون نصوصه مكتوبة وإنما الافضل ان يطبق ولا يبقى حبراً على ورق ، حيث ان من اقوى العوامل التي تؤدي الى تراجع هيبة القانون هو الفساد الاداري، فتصبح مخالفة القانون هي الاصل واحترام القانون هي الاستثناء . على

ان لا ننسى ان الفساد الاداري الذي يهدم البناء القانوني والاقتصادي والاجتماعي لا بل حتى السياسي الا يتضمن حالات فردية تخالف القانون، وإنما حالات جماعية ومنظمة تديرها جهات كبيرة في الدولة او اشخاص معروفين مما يؤثر في عدالة توزيع الدخول بين الموظفين ويزيد من التقاوالت الاجتماعي ، وهذا بدوره يؤدي الى احداث التوترات السياسية وعدم الاستقرار ويطيح بشرعية النظام السياسي اذا ما استمر بهذا الشكل .

لذا ف إن ايجاد البيئة الملائمة لنمو حالات الفساد الاداري هو العامل الاكثر خطورة في التأثير على استقرار النظام السياسي بالدولة . وعليه لا تستطيع الحكومة الالكترونية ان تعمل بنجاح في بلاد تفتت بها مظاهر الفساد الاداري والمالي ، فلابد من استراتيجية كاملة لمحاربة الفساد الاداري وتغيير المنهج الفكري والأخلاقي للعاملين في دوائر الدولة .

ومن هنا تبرز **مشكلة البحث** هل ان التحول الى الحكومة الالكترونية هو السبيل الناجح لمحاربة الفساد الاداري وتقويم معايير التعيين الوظيفي او لإدارة المرافق العامة او لإصدار القرار الاداري ؟ او أن هنالك جملة سلبيات يجب الوقوف عليها ومعالجتها . لذا سوف نتناول في البحث التعريف بالحكومة الالكترونية وما هي سلبيات ومخاطر وامتيازات الحكومة الالكترونية وأهمية الامتيازات التي تمنح للإدارة بصفتها تدير مرفقا عاماً او ان تصدر قراراً ادارياً للقيام بأعمالها .

ولقد تم معالجة هذا الموضوع بالمباحث التالية :

المبحث الاول : التعريف بالحكومة الالكترونية

المبحث الثاني : اهمية الحكومة الالكترونية

المبحث الثالث : الحكومة الالكترونية في مواجهة الفساد الاداري

المبحث الاول

التعريف بالحكومة الالكترونية

من المعلوم ان أي تطور قانوني يسبق تطور اجتماعي ويعزى ذلك الى ان القانون ثابت بطبيعته في المدونات والتشريعات بينما حالة المجتمع في تغير وتطور دائم لذلك اصبح من الضروري ان يواكب القانون ويساير التطور الحاصل في المجتمع الذي يسود فيه (1)

ومن هذا المنطلق ف ان رجال الفقه ورجال القانون قد تريثوا وتألوا في تبني مصطلح الحكومة الالكترونية وظهرت عدة اتجاهات سنورد ابرزها في المطالب الآتية.

المطلب الاول المعنى الواسع (العام) للحكومة الالكترونية

تعني الحكومة الالكترونية بهذا المعنى استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال لتطوير وتحسين تنفيذ الشؤون العامة من خلال انجاز الخدمات الحكومية سواء بين الجهات الحكومية نفسها او بين هذه الجهات الحكومية وبين الافراد المتعاملين معها بطريقة معلوماتية تعتمد على الانترنت وفق ضمانات امنية تحمي المستفيد والجهة مقدمة الخدمة (2)

ومن هذا التعريف يتبيّن لنا ان الحكومة الالكترونية بمعناها الواسع تقوم على دعامتين هما :

- أ - تقديم الخدمات للمستفيدين بطريقة تختلف عن الطريقة التقليدية بواسطة تمكين المستفيدين من الوصول الى الخدمة عن طريق الانترنت (الويب) من خلال تقديمهم لطلب الخدمة والحصول عليها عن طريق هذه المكانة التي يتم من خلالها تقديم طلب الخدمة واستلامها.
- ب - اقامة جسور من الثقة بين الدولة ومواطنيها ، حيث تعمل الدولة بمرافقها المختلفة للاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتطوير ادائها الاداري وتطوير وتحسين علاقة القائمين على المرفق العام مع المتعاملين او المستفيدين منه مستهدفة بذلك تحقيق التطور والديمقراطية في عملها الاداري (3)

المطلب الثاني المعنى الضيق للحكومة الالكترونية

تعرف الحكومة الالكترونية تبعاً لهذا المعنى القيام بمعظم التعاملات والخدمات الادارية من خلال التواصل بين الجهات الحكومية او بينها وبين الافراد طالبي الخدمة عن طريق استخدام الانترنت فيتم الاستعاضة عن المعاملات الادارية والورقية والتي توصف بالمعاملات الروتينية الى المعاملات الالكترونية دون الحاجة للانتقال من مكان الى اخر في سبيل تيسير الخدمة المقدمة للمستفيدين ورضاه عنها . اي ان الحكومة الالكترونية تعني باختصار البيئة التي تتحقق بها خدمات الافراد او الانشطة الحكومية بين دوائر الدولة عن طريق استخدام شبكة الانترنت (4)

ومن خلال التعريف اعلاه يتجلی لنا الفرق بين المعنى الواسع للحكومة الالكترونية وبين المعنى الضيق لها ، فإذا كانت الحكومة الالكترونية وفق معناها الاخير تعتمد على الانترنت والاتصالات الالكترونية لطلب وتقديم الخدمات للمستفيدين فان الحكومة الالكترونية بمعناها الواسع لا تقتصر على الانترنت ووسائل الاتصالات فحسب بل تشمل ايضا المحاولة الدائمة للحصول على اجود خدمة حكومية في العلاقات الداخلية والخارجية من خلال الطرق الالكترونية غير التقليدية في أي زمان ومكان دون تمييز او من خلال تكافؤ الفرص (5) وانطلاقا من هذا المفهوم نرى ان تعريف الحكومة الالكترونية يعني ادارة المرافق العامة بأسلوب جديد ومتطور يحل محل الاسلوب التقليدي في ادارة المرافق العامة من خلال استخدام الوسائل الالكترونية لرفع مستوى الادارات الحكومية نوعاً وكماً في تقديم خدماتها للمستفيدين منها بقدر مرضي مع قدر من الثقة والشفافية والوضوح بعيداً عن التعقيدات والروتين الاداري .

المبحث الثاني أهمية الحكومة الالكترونية

ان تطبيق نظام الحكومة الالكترونية الذي يتيح لطالب الخدمة ان يتعامل مع الانترنت بدلاً من الموظف العام التقليدي ، يستلزم احداث تغيرات واسعة لتشمل نوعية العاملين والأجهزة المستخدمة وطرق الاداء ، فليس من المعقول ان يتم الاتصال بين طالب الخدمة والمس ؤولين عبر الانترنت ثم يقوم المس ؤولون بمراجعة المعلومات يدويا وبالاسلوب التقليدي لذا فإن التغيير يجب ان يكون متكاملاً والأداء متجانساً ، وان تتم اعادة تنظيم للخدمات والأدوات ، ذلك لأن ادارة الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية من خلال الانترنت لها خصوصياتها ومقوماتها التي تختلف عن الادارة التقليدية لمثل هذه الخدمات (6) وطالما ان اسباب الفساد الاداري كثيرة ومتعددة فلن الافضل في مثل هذه الحالة الوقاية منها بدلاً من علاجها .

لذا فلن الحكومة الالكترونية تتصدى لحالات الفساد الاداري فضلاً عن الوسائل الاصغرى التي على الادارة اتباعها لغرض الحد من استشراء الفساد الاداري . ولكي نتبين أهمية الحكومة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري كان لابد ان نبين مزايا وايجابيات هذا التحول والسلبيات والمخاطر التي يمكن ان تتعرض لها الحكومة اثناء تأديتها لاعمالها الالكترونية ، وهذا ما تم ت معالجته في المطلبين الآتيين

المطلب الاول

ايجابيات ومميزات الحكومة الالكترونية

إن التحول من نظام الحكومة التقليدية الى نظام الحكومة الالكترونية يؤدي عددة مزايا اهمها الحد من ظاهرة الفساد الاداري التي تستشرى في القطاع العام والتي قد تساعد على انتشار هذه الظاهرة التمسك بأسلوب الادارة التقليدي الذي يعتمد على اسلوب المعاملات الورقية لذلك شرعت اغلب الحكومات الى اللجوء الى نظام الحكومة الالكترونية نظراً للمزايا العديدة التي تتمتع بها الحكومة الالكترونية المحكومة بالنظام القانوني السليم ومميزات الحكومة الالكترونية منها ما يتعلق بأفراد المجتمع ومنها ما يتعلق بالحكومة ذاتها وهذا ما سنلبيه على النحو الآتي:

الفرع الاول

مميزات الحكومة الالكترونية بالنسبة للأفراد

تمنح الحكومة الالكترونية عددة مزايا للأفراد تؤدي الى تبسيط اداء الخدمة الحكومية للأفراد من خلال ما يأتي :

أولاً : انجاز الخدمة المطلوبة وتبسيط اجراءاتها من اجل انجازها بأسرع وقت اذ يشكل الوقت عنصراً او ميزة مهمة في عمل الحكومة الالكترونية كما يمكن للفرد الوصول الى موقع الخدمة عن طريق الحاسوب بسرعة وبطريقة نظامية وقانونية

ثانياً : تبسيط الاجراءات المطلوبة للحصول على الخدمة : اذ ان الاعتماد على المستندات الالكترونية يعتبر ابسط واقل تعقيداً من النماذج والمستندات الورقية فبإمكان الشخص الراغب في الحصول على خدمة في اي وقت دون المرور بعدد من الموظفين اذ لا مجال للإجازات والعطل في ظل الحكومة الالكترونية و التي يمكن المستفيدين من الحصول على الخدمة المطلوبة اثناء الليل والنهار (7)

ثالثاً : تخفيض التكاليف للحصول على الخدمة : ان العمل الاداري التقليدي يستلزم من الادارة توفير كميات من الورق و القرطاسية والأدوات الكتابية الاخرى اضافة الى ان المعاملة تعرض على اكثربن موظف في غالب الاحيان وهذا من شأنه أن يؤدي الى ارتقاع التكاليف والرسم للحصول على الخدمة المطلوبة (8)

وخلال القول ان الحكومة الالكترونية تؤدي الى خفض التكاليف سواء تلك المتعلقة بانجاز المعاملات او الاوراق التي يقدمها ذوي الشأن او المتعلقة بتكليف

الادارة التي كانت تتلزم في ظل النظام القديم ان توفر مكاناً لاستقبال مراجعها (طالبي الخدمة) مع عدد من الموظفين للتنظيم والتوجيه والاستقبال وما يتربّ على ذلك من تكاليف ونفقات تؤدي بالنتيجة الى ارتفاع تكلفة او رسم الخدمة المقدمة (9)

الفرع الثاني

مميزات الحكومة الالكترونية بالنسبة للادارة او الحكومة ذاتها

للحكومة الالكترونية اهمية للحكومة ذاتها تتمثل فيما يأتي :

أولاً : ازدياد فاعلية الحكومة وأداءها والقضاء على البيروقراطية في نظام العمل الحكومي بشكله التقليدي وتحقق سهولة ويسر في انساب العمل الاداري داخل المؤسسة الحكومية من خلال توفير نظم المعلومات الازمة لدعم اتخاذ القرارات الادارية عن طريق تبادل المعلومات بدقة وبصورة علنية تحقق القدرة على الرقابة والضبط المحاسبي ، اذ تقوم الحكومة ايضا بردم الفجوة والتباين البياني بين مختلف الوزارات والإدارات بالإضافة الى رفع مستوى الكفاءة والفاعلية والأداء في الاجراءات من خلال مكننة جميع الإدارات ، ضماناً لإدارة افضل وأكثر فاعلية من خلال سرعة وصول البريد الحكومي وتقليل الأخطاء والمخالفات نظراً لسهولة النظام ودقته (10)

ثانياً : تشجيع فعاليات وسياسات الحكومة : اذ تقدم الحكومة الالكترونية رؤيا واضحة للتوجهات الحكومية وسياساتها المستقبلية في مختلف المجالات من خلال استخدام شبكة الانترنت مما يساعد على تفاعل المستفيدين معها ويعطيهم تصوراً واضحاً عن طريقة التعامل مع هذه السياسات ، هذا فضلاً عن فتح باب التعامل مع التجارة الالكترونية بين الحكومة وجهات القطاع الخاص تحقيقاً لمصلحة الجهات (11)

المطلب الثاني

السلبيات والمخاطر التي تتعرض لها الحكومة الالكترونية

تتعرض انظمة الحكومة الالكترونية الى اخطار عديدة تتمثل باختراق الانظمة الالكترونية والاعتداء على أمن وسرية النظام الالكتروني الذي يمثل عوضاً عن الاعتداء على نظام الاليكتروني كامل ، الاعتداء على خصوصية معلومات المواطنين بعض النظر عن طبيعة المعلومات التي يدللي بها المواطن من قبل مجموعات متطرفة من الناس .

الفرع الأول

الخطر الذي تتعرض له الحكومة الالكترونية من قبل موظفي الحكومة الالكترونية

قد تشكل الدوافع المادية او النفسية لدى بعض موظفي الحكومة الالكترونية السماح لهم بالدخول الى النظام الالكتروني والإطلاع عليه لغرض القيام بأعمال تحربيّة تؤدي الى ايقاف الخدمة الالكترونية ، لذا فهذا الموضوع قد يكون رهنًا بالأخلاق الوظيفية للموظف ومن الصعب السيطرة عليها ومعرفتها مسبقاً ، علمًا ان هذه الاعتداءات تؤدي الى (اتلاف النظام الالكتروني) و يؤثر في تقديم الخدمة ، ويعرف الاتلاف بأنه : تعيب الشيء على النحو الذي يفقد قيمته الكلية او الجزئية ، لذلك فإن كان الفعل قد افقد الشيء قيمته كلها او جزءاًها فقد تحقق الاعتداء الذي يحرمه القانون . فالإتلاف يجعل من المادة غير صالحة اطلاقاً للاستعمال في الغرض المخصص لها ومن ثم تضييع قيمته عن المالك (12) ومفهوم الاتلاف الذي سبق ذكره ينطبق تماماً على اختراق النظام الالكتروني وتخريبه بقصد التخريب لا اكثر وإزاء هذه السلبية يجب على الادارة اولاً ان تحمي نظامها الالكتروني بشتى الوسائل الممكنة الكترونياً ، وان تحسن اختيار موظفيها من تتحقق فيهم الكفاءة والخبرة والاهم حسن السلوك والأمانة الوظيفية فكما نعلم ان الغاية من الحكومة الالكترونية هي ان تحل الحواسب الالكترونية محل عمل الموظفين ، لذا فلان الموظف المسؤول عن متابعة النظام الالكتروني للحواسيب يجب ان يكون موظفاً مميزاً بجميع المقاييس الوظيفية .

كما ان على الحكومات التي تعمل وفق نظام الحكومة الالكترونية ان تسارع بـ ادراج تشريعات تنظم عملية استخدام الاعمال الالكترونية وتجريم كافة صور التعديات الحاصلة على هذه الاعمال في صورة جنائية سواء من قبل الموظفين او المستخدمين .

الفرع الثاني

الخطر الذي تتعرض له الحكومة الالكترونية من قبل طالب الخدمة (المستخدم)

قد يرتكب مستخدمو النظام الالكتروني بعض الاعمال التي تهدد عمل المنظومة الالكترونية وتفشل النظام الاداري الالكتروني برمتها وتجعل منه نظاماً اضافياً يزيد عبئاً على الادارة نفسها فقد تأتي الخطورة من عدم تحصين الحاسوب الامني للادارة الالكترونية الذي يعتبر اولوية مجال تطبيق استراتيجية الادارة الالكترونية وإهمال هذه الناحية يؤدي الى كوارث وطنية .

فاختراق الانظمة الاليكترونية من قبل بعض الاشخاص (القرصنة) يهدد الامن القومي والاستراتيجي للدولة المعنية بسبب الاطلاع على كافة الوثائق الحكومية ووسائل المؤسسات والإدارات والإفراد والأموال ، خاصة عندما تقوم اجهزة الاستخبارات ببيع ونقل وتصویر الوثائق وتسريبيها الى جهات معادية (13) وهذا ما يشكل خطراً جديداً وكثيراً عن طريق قيام مخابرات الجهات العدوة بهجمات الاليكترونية للحصول على بعض المعلومات عن الاشخاص او المؤسسات الحكومية مجندين اشخاصاً ذوو كفاءة تقنية وعلمية عالية لتحقيق اهدافهم (14)

الفرع الثالث

الخطر الذي تتعرض له الحكومة الاليكترونية من قبل المجاميع الارهابية

ان الغاية من استخدام الحكومة الاليكترونية هو لغرض تسهيل الخدمات بشكل عام للجمهور ، كما انها تسهل العمل الاداري . غير انها تعتبر مادة دسمة لبعض الارهابيين الذين يستغلون بعض الطاقات الفكرية والتكنيات العالية للولوج الى النظام الاليكتروني حيث تتعرض الشبكات الاليكترونية الى تهديد الجماعات الارهابية التي تحاول فرض افكارها وإستراتيجيتها على الدولة دون الاخذ بنظر الاعتبار المصلحة العامة للدولة

الفرع الرابع

الحكومة الاليكترونية بوابة لارتكاب جرائم معلوماتية جديدة

نظرأ الى التطور الذي لحق الحياة من جراء استخدام الحواسيب الآلية التي تحل محل الموظف لغرض تسهيل التعاملات مع الافراد ، فكان من الطبيعي ان يصاحب هذا التطور ظهور جرائم جديدة لم تنظمها التشريعات العقابية ، لذا اصبح من العسير ايجاد مرتكبي هذه الجرائم او اخضاعهم لنصوص عقابية ، وهذه طبعا فرصة لتنبيه المشرع الى ضرورة دراسة موضوع الجرائم المعلوماتية ومحاولة وضع نصوص عقابية تحكمها وبهذا الصدد نود ان نبين ان الحكومة الاليكترونية تتعرض الى العديد من مخاطر الجرائم الاليكترونية ، كجرائم التزوير (15) و جرائم التعدي على المال العام (16) وجريمة انتهاك او اختراق موقع الحكومة الاليكترونية اضافة الى جريمة الاعتداء على المعلومات والبيانات المحفوظة لدى الحكومة الاليكترونية (17)

ونحن هنا لسنا بصدده شرح تلك الجرائم ولكن وجب على المشرع العراقي وهو يحاول الأقدام على تحويل الادارة الى الاليكترونية ان يحكم السيطرة على هذه الجرائم ، وان يتوصل بجميع الوسائل التي تحقق الحماية للحكومة الاليكترونية

ابتداءً من اختيار اشخاص اكفاء يتحملون المسؤلية والأمانة الملقاة على عاتقهم وانتهاءً بتوفير الحماية لأنظمة الاليكترونية ومحاولة تجديدها بما يتواكب مع مسيرة التطور الاليكتروني .

بقي ان نذكر بأنه مهما كان النظام الاليكتروني الذي يحمي الادارة الاليكترونية متطوراً الا انه لا يحقق لها الحماية 100 % وذلك لان تكنولوجيا المعلومات في تطور سريع ومستمر لذا فقد تصبح هذه الانظمة في فترة يسيرة غير فعاله في تحقيق الحماية .

ومن اجل توفير الحماية القصوى للنظام الاليكتروني يجب توفير الحماية الفنية التي تمنع وقوع الاعتداء ضد شبكات الحكومة الاليكترونية والتي تكون مسؤولة عنها عادة شريحة (المنفذون) وتضم لجنة من ال متخصصين في مجالات الهندسة والحواسيب والاتصالات والإعلام ويكملا اعمال الشريحة الاولى شريحة (المشغلون) وتتضمن مهمتهم تشغيل برامج تطبيقات الحكومة الاليكترونية ولا يشترط فيهم الشروط المطلوبة بالشريحة الاولى لكن هذا لا يعني انه يجب ان يكونوا اشخاص ذوو مهارة وخبرة في مجال التعامل مع الحواسيب وتطبيقاتها (18) تم تتبع هذه الحماية الفنية حماية جزائية تمنع الاشخاص الذين تسول لهم انفسهم باخراق الانظمة الحكومية الاليكترونية فهي حماية متممة للحماية الفنية .

المبحث الثالث

الحكومة الاليكترونية وسيلة لمواجهة الفساد الاداري

كما نعلم ان النصوص القانونية عندما تشرع فأنها نابعة من الواقع الاجتماعي السادس في المجتمع ، لذا يجب ان تأتي تلك القواعد منسجمة مع الواقع وان يكون خلفها دائما دافعا معيناً يدفع المشرع الى استصدار القانون . فإذا فقد القانون هذا الانسجام فأن الظلم وعدم العدالة سوف يسودان بين الناس ، لهذا ف ان تطور اي مجتمع يتبعه تغيرات في القوانين لمواكبة هذا التطور (19)

ومن هذا المنطلق تظهر اهمية الحكومة الاليكترونية باعتبارها وسيلة لتطوير الجانب الاداري على صعيد تقديم الخدمات ومواجهة حالات الفساد الاداري عندما ترتبط بطبعتها مع مقدار الخدمات المقدمة للجمهور وعلى مقدار احتكاك الموظفين مع الجمهور لغرض الایفاء بهذه الخدمات . فالحكومة الاليكترونية تحقق التميز والارتقاء بكفاءة العمل الاداري وارتفاع مستوى جودة الاداء الحكومي للخدمات . وتظهر اهمية الحكومة الاليكترونية في مواجهة حالات الفساد والتي ترتبط بطبعية اداء المرفق العام للخدمات ، كما ان القرار الاداري يعتمد الوسيلة الاساس التي

تعامل بها الادارة مع الجمهور ، وفي حالة اساءة استخدامه من قبل الادارة فأنه سيعرضها الى اخطاء ادارية كثيرة يترتب عليها تعرضها الى خطر الفساد الاداري ولا يخفى علينا ان الحكومة هي وسيلة لتطوير اداء الادارة سيعiger الكثير من المفاهيم التقليدية في القانون الاداري كما يسمح بتجاوز البعد الزمني والمكاني في انجاز المعاملات (20) اذا سوف نتناول مقدار تأثير الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري وفق المطالب الآتية.

المطلب الاول

الحكومة الالكترونية وسيلة لمواجهة الفساد الاداري الناجم من تقديم خدمات المرفق العام

تعد المرافق العامة الوسيلة الاساسية لإشباع حاجات الافراد ، لذا يتتفق المفهوم الذي تقوم عليه الحكومة الالكترونية مع اهداف المرفق العام وهو تحقيق الصالح العام وتلبية الخدمات العامة (21)

وبنطبيق الحكومة الالكترونية بحيث تحكم المرفق العام ، ف ان المواطن سوف يتخلص من عناء الانتظار لغرض الحصول على معلومة او تقديم مستمسك لإكمال معاملة ، او تعرض المعاملات التي يقدمها الى الاهتمال لأنه اغفل ادراج احدى المستمسكات المطلوبة . ولا يخفى على احدنا كيف ان مواجهة الدوائر الحكومية تتثير من التعقيبات ما يجعل مراجعتها عبئا على كاهل المواطن ولا يمكن ان يحقق الهدف من مراجعته إلا بعد ذهابه اكثر من مره الى الدائرة الحكومية ، خصوصا في البلدان التي تتبع انظمة تقليدية قديمة في الادارة وترافقها صعوبات انتهاء اوقات الدوام الرسمي وصعوبة الوصول لها في الوقت المحدد ، خاصة ان بعض الظروف السياسية تؤثر في حركة السير وكثرة العطل الرسمية وغير الرسمية بسبب الظروف الاستثنائية القاهرة التي تجعل من ال متضرر مراجعة الدائرة الحكومية .

ولغرض مواجهة هذه الصعوبات فأن الحكومة تقوم بتقديم الخدمات عبر الانترنت للجمهور ولمدة 24 ساعة في اليوم دون الحاجة الى دخوا باب موظف او طلب توقيعه كي تستمر معاملته .

ولطالما كان للمرفق العام عدة مبادئ عامة تحكم سيره اولها مبدأ المساواة امام المرفق العام ومبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتطوير في كل وقت وأخيرا مبدأ دوام سير المرفق العام بنظام واطراد (22) فلن لكل من تلك المبادئ اثارها في

مكافحة الفساد الاداري ، وهذا ما سنبينه في الفروع الآتية:

الفرع الاول مبدأ المساواة امام المرفق العام

اهم ما يميز مبدأ المساواة امام المرفق العام ان جميع الافراد الذين تتوافر فيهم شروط الاستفادة من الخدمة بإمكانهم الاستفادة منها دون تمييز (23)

والمقصود هنا بالمساواة هي المساواة النسبية وليس المطلقة حيث ان شروط التعيينات قد تختلف من وظيفة الى اخرى كما ان الظروف الزمنية والمكانية تؤثر ايضا في مستوى ونوع الخدمة (24) وان الادارة هي صاحبة القرار في تحديد من يستطيع الانتفاع من خدماتها او تقرير الاعفاءات على بعض الاشخاص دون غيرهم او منح امتياز معين لأشخاص محددين بصفاتهم (25)

و عند تحقق شرط المساواة في الانتفاع بالخدمات المقدمة من المرفق العام فـ ان جملة من المزايا سوف تتحقق اولها حيادية المرفق العام ، عن طريق القضاء على مشكلة (الواسطة) والرشوة والتمييز بين الاشخاص بناء على العلاقات الشخصية او الطائفية او الانتمائية . ورفع كفاءة المرفق العام لتحقيق الصالح العام ، فالحكومة الالكترونية تعمل على توفير خدماتها لكافة المستخدمين بغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية او الدينية او الفلسفية .

وتطبيقا لمبدأ الحيادية ، يجب تجاوز الخلافات السياسية وعدم الاعتداد بها رغم صعوبة ذلك عملا لتحقيق مصلحة المرفق والتنسيق بين سياسات المسئولين السياسيين لغرض تسهيل مهمة الحصول على التمويل اللازم لإقامة وتجهيز الواقع المناسب على الانترنت او دمج اكثر من وحدة ادارية لقيام بعمل مشترك دون حواجز سياسية . (26)

وفي الحقيقة ان هذا المبدأ يسمح بإضفاء الطابع السياسي للمرفق العام ، ويؤدي الى احترام الخدمات المقدمة منه ، لأن الجميع ينتفعون بهذه المرافق اذا ما توفرت فيهم الشروط المحددة دون ان يكون للادارة سلطة في حرمان احدهم طالما كانت الشروط متوفرة فيه . لكن هذا لا يعني عدم امكانية تمنع الادارة بسلطة تقديرية في هذا المجال حيث يمكن للادارة ان تقضي مجموعه من المتنفعين تتوفّر فيهم نفس الشروط القانونية كالرجال على النساء في بعض الوظائف (27)

ومن هذا المنطلق فأن الحكومة الالكترونية تقدم الخدمات بدون موظفين او اشخاص او وسطاء ومن ثم القضاء على المسؤولية التي تهدى بناء الادارة على النحو الذي يؤدي الى انهيارها بسبب انتشار الفساد الاداري ، ذلك لأن تمييز الافراد عن بعضهم يشكل نقضاً للمساواة والحيادية وال موضوعية وهذه الامور

اولاً وأخيراً تتعارض مع حقوق الانسان (28).

لذا فمن مستلزمات الحصول على الخدمات الحكومية الالكترونية بشكل يحقق المساواة والحيادية وفي اي وقت ، يجب العمل على تأمين خدمات شبكة الانترنت للجميع وبأسعار رمزية وفتح المجال لأكبر عدد من المواطنين لامتلاك اجهزة كمبيوتر وبأسعار رمزية (29)

وهذا يعني ان عنصر الدراية والمعرفة الالكترونية عنصراً اساسياً يجب ان يتمتع به الاشخاص المستفيدين من الخدمات الالكترونية مما يضع على عاتق الدولة امراً يجب ان تعالجه وهو (الاممية الالكترونية) عن طريق اقامة دورات بأسعار مدعومة لتسهيل الامر على الاشخاص العاديين الذين يودون تعلم استخدام اجهزة الكومبيوتر .

الفرع الثاني

مبدأ قابلية المرفق للتغيير والتطوير (سهولة تغيير وتطوير المرفق العام الكترونياً)

لطالما كانت المرافق العامة لإشباع الحاجات العامة وطالما كانت هذه الاحتياجات متزايدة ومتغيرة فلن على الادارة ايضاً ان تقوم بتطوير مرافقها بما يتوافق مع هذه الاحتياجات (30) ، ومغزى ذلك انه مادامت الحياة الادارية متغيرة ولأنها وليدة رغبات الافراد المتتجدة ولكي تستمر الادارة بإدارة المرفق العام كان لزاماً عليها ان تدخل التعديلات اللازمة وتحدها وفقاً لما يستجد من اكتشافات علمية وتقنية (31)

وتطبيقاً لهذا المبدأ نجد ان على الادارة انتهاج برنامج الحكومة الالكترونية لغرض مواكبة التطور العلمي من جهة وسرعة ايفاء حاجات الجمهور من جهة اخرى . حيث ان تحول الادارة الى الكترونية يسهل عليها ادخال كافة التعديلات والتطويرات بيسر وسهولة . طالما ان هذا التغيير يحقق المصلحة العامة دون النظر الى المصلحة الخاصة للافراد والذين قد يصيبهم الضرر جراء هذه التعديلات (32)

مما تقدم يتضح ان على الادارة استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية لغرض تطوير الخدمات العامة المقدمة من قبل المرفق العام بغض النظر عن ان المرافق يدار بأي طريقة كانت لأنها تبقى خاضعة اولاً و آخرأ لإشراف الادارة لغرض تحقيق الصالح العام (33)

الفرع الثالث

مبدأ سير المرافق العامة بانتظام واطراد

مقتضى هذا المبدأ ان المرافق العامة تعمل بشكل مستمر ودؤوب ، ولا يؤثر حدوث اي خلل او اضطراب على اداء المرفق وخدماته، كما في حالة اقطاع التيار الكهربائي او الماء او توقف وسائل المواصلات (34) وتظهر اهمية عمل المرفق العام واستمراريته بأن جمهور المنتفعين ينضمون امور حياتهم واحتياجاتهم في ظل استمرار الخدمات المقدمة من المرفق ، لذا ف ان اي خلل في تقديم هذه الخدمات يعرقل الخدمة النفعية من المرفق ، لذا فأن من شأن الحكومة الالكترونية ان تجعل تطبيق مبدأ دوام سير المرفق العام يتوجه الى الاحكام ، فلا يتحدد المنتفعون بساعات محددة لفتح مكاتب الموظفين وإنما تقدم الخدمة 24 ساعة بدون توقف الا في حالة حدوث خلل تقني (34) وإذا كانت الاضرابات بالمرافق العامة او تقديم الاستقالة من موظفي الدائرة الحكومية بشكل يؤثر في عمل المرفق وما يثيره وجود الموظف الفعلي من اشكالات في ظل الظروف العادلة امور تحقق الخطورة على اداء وسير المرفق العام بنظام واطراد ، لكن يمكن التقليل من هذا الخطر فيما لو انتهت الادارة منهجاً الكترونياً يمكن الموظف من القيام بالخدمات حتى وهو جالس في بيته ، دون ضرورة الحظور الى الدائرة الحكومية ، كي يسهل الامر على المنتفع نفسه لأنه سيدخل متى يشاء الى شبكة المعلومات لغرض الحصول على ما يريد من خدمات ، كذلك المتعلقة بشروط التعيين او تقديم اي طلبات اخرى ك اجازات السوق او جوازات السفر.

المطلب الثاني

دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الاداري

تظهر اهمية الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الاداري في استخدام برنامج يقوم بإصدار القرارات الادارية دون تدخل بشري يسمى بـ(نظام الأتمنة) ، حيث أصبح الحاسب الالي يحل محل الموظف ببعض الاعمال التي كان لا بد للموظف ان يحسها بنفسه بمقتضى قرار اداري صادر منه (36)

تعرف الأتمنة: هي الاسلوب الذي يتيح الاستفادة من الحاسب الالي في انجاز المهام التي تُنجذب على نحو يدووي بواسطة الانسان ، وهي طريقة لقليل الاطماء وإرضاء الزبائن . (37) لذا فان الأتمنة تدفع في تحويل الادارة من تقليدية الى الالكترونية وملوماتها من ورقية الى معلومات الالكترونية ، بشرط ان يتم تأمين البنية التحتية لربط كافة مؤسسات الدولة بشبكة معلومات واحدة وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات ، وان كل هذا سيؤدي بالنتيجة الى تحسين الخدمات وتوصيلها

في كل وقت ومكان(38)

نعلم بأن عملية اتخاذ القرارات كثيراً ما ترتبط بالمتابعة لكي يتم التأكيد بأن ما يتحقق فعلاً يسير وفقاً لما أريد له أن يتم . لذلك فإن وجود نظم المعلومات الخاصة برصد القرارات الادارية ومتابعة تنفيذها يشكل ضرورة بالغة وأهمية لازمة للتعرف المتواصل على كيفية التعامل مع تلك القرارات ويقيم تنفيذها بصورة دقيقة .

لذا فإن صانع القرار بحاجة الى تدفق معلومات تمكنه من متابعة مختلف التطورات وتجعله قادراً على اكتشاف اي انحرافات قد تحدث وإدراك اللحظة المناسبة لاتخاذ القرار . وتتجدر الملاحظة الى ان مسألة توفير رصيده ضخم من المعلومات في مجال المعرفة المختلفة لا بد ان يقابلها اهتمام بتحديث نظم الاستفادة من هذه المعلومات ومتابعة تقييم موظفيها في المجالات المختلفة (39).

ما تقدم يتضح بان اتخاذ القرار الاداري في ظل الحكومة الالكترونية يحقق مزايا كثيرة ، فهي تحسن من اداء الادارة كما انها تضمن درجة عالية من الشفافية وخلق وظائف جديدة وتوفير مهارات وخبرات اضافية الى تطبيق مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص عند اصدار القرار الاداري و ان كل ما تم ذكره حول مزايا استخدام الحكومة الالكترونية لصنع القرارات الادارية ما هي إلا وسيلة فعالة لمواجهة حالات الفساد الاداري التي تحدث في هذا العمل القانوني الذي يمثل شريان الحياة الادارية .

وكما نعلم ان القرار الاداري بصورته التقليدية يتضمن اركان اساسية وهي ركن الاختصاص وركن الشكل وركن السبب وركن المحل وركن الغاية ونحن هنا لسنا بصدده شرح هذه الاركان ولكن ما تجدر الاشارة اليه ان القرار لا يمكن ان يستقيم او يتصرف بالمشروعية ما لم يتضمن هذه الاركان .

لكن يا ترى هل لهذه الاركان اهميتها على صعيد القرار الاداري الالكتروني ، وما هو دور تحول تلك الاركان الى الاليكتروني في الحد من ظاهرة الفساد الاداري؟؟ ، وللإجابة على هذه الاسئلة سنقسم المطلب الى الفروع الآتية .

الفرع الاول

اهمية الاركان الشكلية في القرار الاداري لمواجهة الفساد الاداري

كما نعلم ان ركن الاختصاص وركن الشكل من الاركان الشكلية للقرار الاداري ، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلى :

أولاً : ركن الاختصاص

يبين ركن الاختصاص الجهة المختصة بإصدار القرار او الموظف المختص

بإصدار قرار معين ليس لغيره اصداره . ويتمثل ركناً مهماً لا يصبح القرار الاداري بدونه مشروعًا وصحيحاً ، كما انه يحقق فاعلية الادارة وحسن تنظيمها والاهم توزيع العمل بين الهيئات او بين الموظفين الذين يؤدون مهام الوظيفة العامة . (40)

وهذا الامر ذاته ينطبق على اصدار القرارات الادارية في ظل الحكومة الالكترونية والتي تعمل تلقائياً في ممارسة اصدار القرارات الادارية ايا كانت درجة اهميتها وبعيداً عن العنصر البشري (الموظفين) ، ومن الامثلة على بعض القرارات التي يمكن اصدارها بواسطة الحاسوب الالي قرارات التعيين عن طريق الاعلان عن وظيفة شاغرة بواسطة البريد الالكتروني وإرسالها عن طريق الانترنت للموقع المعنى او يقوم هنا الحاسوب الالي باختيار الشخص المناسب دون غيره من المتقدمين ويجري ابلاغه بالحضور الى الدائرة المعنية . (41)

وبهذا يبرز دور ركن الاختصاص في القرار الالكتروني في مواجهة حالات الفساد الاداري ، في ان هناك برنامج او نظام الكتروني للحاسوب الالي يمكن ان يتصرف ويستجيب للتصرف بشكل مستقل كلياً او جزئياً دون اشراف من شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التصرف او الاستجابة له . وبذلك لا تتدخل ارادة الموظف في اصداره والتي غالباً ما تكون عرضة للغواية والاهواء الشخصية .

وعليه فان صدور القرار الالكتروني (وفق الالية المعدة لإصداره) ووفقاً للاختصاص المحدد له وفق هذه الالية تحقيق ميزتين الاولى صدور القرار من الجهة ذات الاختصاص والثانية عدم خضوع مصدر القرار للأهواء الشخصية والمصالح الذاتية .

ثانياً : ركن الشكل

يلزم القانون الادارة في بعض الاحيان اتباع اجراءات وشكليات محددة لاتخاذ القرار الاداري وفي حال تخلف تلك الاجراءات يعتبر القرار معيباً بالإمكان الطعن فيه بالإلغاء . هذا هو المفهوم التقليدي لركن الشكل . (42)

على ان الادارة غير ملزمة باتباع شكل معين لقرار الاداري اذا لم يلزمها القانون بذلك ، فيكفي ان يكون شكل القرار هو معبر عن ارادة الادارة وعبر عن الهدف المرجو منه .

وبناءً على ما تقدم فان استخدام الحكومة الالكترونية لمواجهة مشاكل الغاء القرار الاداري بسبب اختلال ركن الشكل تتحقق بان الادارة ملزمة بإصدار القرارات الادارية بسرعة وسهولة وشفافية لغرض ضمان سير المرافق العامة ، ذلك لأن اصدار القرار وفقاً للمفهوم التقليدي يؤدي الى البيروقراطية ، نظراً لأن الادارة تكون ملزمة بإجراءات معينة تؤدي الى عرقلة وتأخير اعمال

الادارة ومن ثم التأثير في صالح الافراد .
لذا ولأجل ان يكون ركن الشكل سببا في مواجهة الفساد الاداري يجب ان تقوم الادارة بأتمتة المعلومات وبالتالي سهولة تكوين القرارات الادارية . (43)

الفرع الثاني

اهمية الاركان الموضوعية في القرار الاداري لمواجهة الفساد الاداري
ان الاركان الموضوعية في القرار الاداري تتمثل في ركن السبب والمحل والغاية ، لكن هل سيكون لهذه الاركان دوراً في محاربة الفساد الاداري فيما لو صدر القرار الكترونياً ، هذا ما سيتم تناوله فيما يلي

اولاً : ركن السبب

يقصد بركن السبب في القرار الاداري هو كل واقعة قانونية او مادية تحدث خارجياً بعيداً عن ارادة السلطة الادارية المختصة فتحرکها وتدفعها الى اتخاذ قرار اداري معين في مواجهة هذه الواقعه . (44)

لذلك فان على الادارة ان تضمن اسباباً مادية او واقعية عند اصدارها القرار بشكله التقليدي ، ولكن يثار تساؤل - هل يمكن للنظام الالكتروني ان يضع السبب المناسب عند اصداره للقرار الاداري وللإجابة عن هذا السؤال لا بد ان نذكر بان الاسباب هي التي تدفع البرنامج الالكتروني المؤتمت الى اتخاذ قرار اذا توافرت اسبابه ، فان كانت هذه الاسباب واردة في القانون وتكون سلطة الادارة فيها سلطة مقيدة بالقانون فلا مشكلة في ذلك ، اما اذا كانت سلطتها تقديرية في تحديد اسباب القرار الاداري ، فان البرنامج الاداري في وضعه الحالي لا يُمكنه من اصدار القرار الاداري الالكتروني فهو لا يتمتع بسلطة تقديرية . (45)

ولكن يجب ان لا ننسى في هذا المجال رغم صعوبة اتخاذ القرار الاداري الالكتروني من قبل البرنامج الالكتروني وإسناده الى اسباب مادية وواقعية الا ان ذلك ليس مستحيلاً خصوصاً وان الادارة تحاول جاهدة ان تمارس اعمالها وتؤدي مهامها على ان يبقى للقضاء دور في تقويم اعمال الادارة ، فان رفضت الادارة الالكترونية طلباً للتعيين في وظيفة ما فان للقضاء الاطلاع على الوجود المادي الالكتروني لرفض التعيين الالكترونياً .

ثانياً : ركن المحل

يقصد بمحل القرار الاداري هو موضوع ذلك القرار او الاثر القانوني الذي يترب عليه حالاً ومبشرة وعلى ذلك يجب ان يكون الاثر المتولد معيناً وممكناً وجائزأ (46) قانوناً

وما يهمنا هو ركن المحل في القرار الاداري الالكتروني وكيف يمكن لهذا الركن

مواجهة الفساد الاداري مع بقية الاركان .
 لا يختلف اثنان ان ما ينطبق على ركن المحل في القرار العادي هو نفسه ما ينطبق على ركن المحل في القرار الاداري الالكتروني لكن تبقى المشكلة ذاتها وهي المتعلقة بركن السبب حيث لا يملك الحاسوب الالكتروني سلطة تقديرية في تحديد المحل كونه مبرمج للقيام بعمل معين ومحدد ، لذا يتطلب هذا الامر تدخلاً دائماً لتصنيف الحالات الجديدة كي يصبح للحاسوب خيارات ادق واسهل .
 كما ويزد دور شبكات الانترنت في هذا المجال فعن طريقها يمكن للحكومات الالكترونية التواصل مع الادارات داخل الدولة وخارجها من اجل الحصول على المعلومات دون عناء او مشقة ، فلو منحت جنسية لشخص اجنبي كان من السهل التعرف على محل القرار ومصدره دون عناء عن طريق الانترنت دون الاضطرار الى البحث في سجلات ومكاتب الوزارة المعنية . (47)

ثالثاً : ركن الغاية

وهو النتيجة النهائية التي تسعى الادارة الى تحقيقها وهي بكل الاحوال يجب ان تكون المصلحة العامة والا اتهمت الادارة بعيوب اساءة استخدام السلطة اذا ما كان الهدف من القرار هو تحقيق منفعة شخصية .

وبما ان نظام الحاسوب الآلي المؤتمت قد حل محل الموظف العام في التعبير عن اراده جهة الادارة فان الدوافع النفسية او الشخصية قد ابتعدت ابتداء عن اصدار القرار الاداري الالكتروني ، هذا من جانب ومن جانب اخر ان الغاية من اصدار القرار الاداري الكترونياً هي تحقيق الصالح العام ولكن هل بالفعل ان الغاية من اصدار القرار الاداري الكترونياً هي تحقيق المصلحة العامة ام ان الحاسوب الآلي يقوم بتطبيق ما برمج عليه ؟

إلا انه سيفى لحفظ الملفات الالكترونية داخل الحواسيب وشبكات الانترنت وما تحتويه من قرارات ومكاتب الاليكترونيه قبل اصدار القرار اهمية كبيرة تعين القاضي في اثبات عيب الانحراف بالسلطة ، خصوصاً اذا ما تم تقديم نسخاً من الملف الالكتروني الى القضاء (48)

يتضح مما تقدم ان تحول الادارة الى الاليكترونيه يقضى اعادة مراجعة المفاهيم التقليدية للقرار الاداري وأركانه وشروط صحته لأن الحاسوب الآلي وتطبيقاته أصبح شريكاً للموظف العام في اصدار القرار الاداري (49)

الخاتمة

بلغ أمر الاصلاح الاداري والمالي امرأ ضروريأ لكي يكتمل الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة . لا بل ان ثورة المعلومات هذه اثرها في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري والسبيل القويم في تحقيق الشفافية في العمل الاداري وسهولة تحديد الجهة المسؤولة والمقصرة في اداء اعمالها . ومن البحث تبين لنا جملة من النتائج والمقررات يمكن تلخيصها بما يأتي .

اولاً : النتائج

- 1- ان تحول الادارة من تقليدية الى الالكترونية هي وسيلة الى جانب الوسائل الالى التي تحد من الفساد الاداري وهي لوحدها غير قادرة على مواجهته وإنما يجب ان تتكافف جميع الوسائل كالصلاحيات القانونية والقضائية وتقوية آلية الرقابة اضافة الى رفع مستوى المعيشة للموظفين الذي تدفعهم الحاجة المادية في الغالب الى ارتکاب سلوك مخالف للقانون .
- 2- ان الحكومة الالكترونية ميزات كثيرة لا تتحقق بالإدارة التقليدية اهمها مواجهة الفساد الاداري وذلك باعتماد اسلوب المكاتب الالكترونية بعيد عن المعاملات الورقية التي يضيع فيها وقت وجهد الادارة اضافة الى انها تسمح لبعض ذوي النفوذ الضعيفة لاستغلال وظيفته ، اي ان بإمكان المواطن التعامل مع الحاسب الالى وليس مع الموظف وهذا ما يضمن تحقق الشفافية وسهولة الحصول على الخدمة وانخفاض التكاليف المطلوبة للحصول على الخدمة .
- 3- مقابل الميزات المذكورة توجد سلبيات ومخاطر تتعرض لها الحكومة الالكترونية ولطالما ان هناك عدة جهات على اتصال مباشر مع الحكومة الالكترونية فلنها سوف تتعرض الى العديد من المخاطر من قبل موظفي الحكومة الالكترونية ومن قبل المستخدمين ومن قبل جهات ارهابية تحاول النيل من امن الدولة وذلك من خلال اختراق حواسيبها للوصول الى قاعدة المعلومات التي تحتاجها ، هذا بـالإضافة الى ان الحكومة الالكترونية بوابة لإيجاد نوع جديد من الجرائم الالكترونية كالتزوير الالكتروني والتعدى على المال العام والاعتداء على المعلومات الشخصية .
- 4- تعد الحكومة الالكترونية وسيلة لمواجهة الفساد الاداري الناجم عن تقديم خدمات المرفق العام ذلك لأنها تحقق المبادئ الاساسية التي يقوم على اساسها المرفق العام وهي مبدأ المساواة امام المرفق العام لان المرفق يقدم خدماته دون وسطاء مما يحقق الحيادية والموضوعية ، كذلك مبدأ قابلية المرفق للتغيير والتطوير ذلك لسهولة تطوير المرفق العام الكترونيا عن طريق تحديه وفقا لأخر الاكتشافات التقنية والعلمية ، هذا عوضا عن ان ضمان سير المرافق العامة بنظام واطراد يزيد ثقة الجمهور بالخدمات التي يقدمها المرفق حيث لا

تتأثر الخدمات بالاضطرابات ولا بانقطاع التيار الكهربائي وغيرها.

5 - لحكومة الالكترونية دور كبير في صنع القرار الاداري الالكتروني والالتزام بالإجراءات والشكليات المحددة وفق القانون على ان مجال الحكومة الالكترونية في استخدام السلطة التقديرية لا زال غير ممكناً في الوقت الحالي ، لأن الحاسب الالكتروني يطبق ما برمج عليه ، وليس له قدرة اتخاذ القرارات وتحديد الاسباب بشكل تلقائي لأنه لا يمتلك حاليماً يمكن تسميته بالذكاء الاصطناعي وربما على قابل الايام يتمكن العلم من تجاوز هذا الامر.

ثانياً: المقترنات

1- اتباع ستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد الاداري قبل التحول الى الحكومة الالكترونية، وهذا يتطلب وجود اصلاحات ادارية وقانونية ومالية شاملة وجدية تستبق هذا التحول، وتكرر الجهد لمعالجة الفساد الاداري لكي يستطيع المواطن استعادة ثقته بعملية محاربة الفساد وان لا يكون من الادعاء بمعالجته مجرد دعاية انتخابية او سياسية.

2- تأهيل الكوادر البشرية وتنمية قدراتها في مواجهة التغيير الجديد، واعتماد العناصر الكفؤة والامينة مما يؤمن استخدام خدمات الحكومة الالكترونية بشكل يسير وآمن.

3- الحكومة الالكترونية بحاجة الى تمويل مالي اضافة للكوادر البشرية، فعملية التحول تحتاج الى رأس مال كبير يمثل عنصراً اساسياً فيها و هذا الامر يتطلب مراجعة دقيقة للموازنة العامة للدولة لكي توفر التمويل المالي اللازم والمستمر لهذه الحكومة.

4- نشر الوعي بالمعلومات الالكترونية لدى الجمهور وتهيئته لمثل هذه المرحلة ونشر ثقافة حرية التعبير وتداول المعلومات وفقاً لما يسمح به القانون، وهذا الامر يقع على عاتق المشرع الذي يجب ان يأخذ بالحسبان وضع النصوص التشريعية التي تحكم الجرائم المعلوماتية والمتعلقة بمقادير التغير الحاصل في تلك المعلومات.

5- لكي تكون الحكومة الالكترونية تمثل البنية الاساسية للتقدم المعلوماتي الذي يجعل لها مشاركة فاعلة في دفع عجلة تقدم الثورة الرقمية وان لا تكون وسيلة اعلامية واهية، يجب ان تكون الدولة مؤهلة مادياً وبشرياً وفكرياً وتعالج بؤر الفساد التي تؤدي الى اهدار المال العام والتلاعب بمعايير الوظيفة العامة.

6- اعادة النظر في الهيكل التنظيمي للموظفين ، وطرق تعينهم بسبب تغير المفهوم الوظيفي للموظف العام خصوصاً بعد ان اصبح الحاسوب الالى يقوم مقام الموظف العام .

7- الاستفادة من التخصصات العلمية التي تتعامل بشكل مباشر مع تكنولوجيا

المعلومات وتطويرها بما يمكن الدولة مستقبلاً من الاستفادة من كوادرها .

الهوامش

- (1) د. داود عبد الرزاق الباز - الحكومة الالكترونية وإثرها على النظام القانوني للمرفق العام . منشأة المعارف - الإسكندرية ص 41
- (2) د. عبد الفتاح مراد - الحكومة الالكترونية - منشأة المعارف- ص 23
- (3) د. داود عبد الرزاق الباز - المصدر السابق - ص 73
- (4) عمر موسى - اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق / جامعة النهرين - 2012 - ص 11 .
- (5) د . عبد الفتاح مراد - المصدر السابق - كذلك انظر د. داود عبد الرزاق الباز- المصدر السابق ص 74 .
- (6) هشام عبد المنعم عكاشه - الادارة الالكترونية للمرافق العامة - القاهرة دار النهضة العربية - 2004 - ص 46 .
- (7) د. داود عبد الرزاق الباز - المصدر السابق ص 24 .
- (8) عمر موسى - المصدر السابق ص 34 .
- (9) د. عبد الفتاح بيومي حجازي - الحكومة الالكترونية ونظمها القانوني - دار الفكر الجامعي - 2004 - ص 102 .
- (10) احمد سردار - مقال عن الحكومة الالكترونية منشور في الموقع الالكتروني الخاص بمجلة الحوار المتمدن بالعدد 3296 في 5 / 2 / 2011 على الموقع www.alhewar.org

- (11) د. عبد الفتاح بيومي حجازي - المصدر نفسه ص 13 .
- (12) د. محمود نجيب حسني - جرائم الاعتداء على الاموال في قانون العقوبات اللبناني - دراسة مقارنة - 1984 ص 496 ؟
- (13) د. عبد اللطيف علي - قدرة الادارة الالكترونية على مكافحة الفساد الاداري - مجلة المقتضي العام - العدد 2 لسنة 2011- ص 77 .
- (14) المخاطر الالكترونية المحيطة بالحكومة - مقالة منشورة على الموقع الالكتروني ([الحكومة الالكترونية](http://www.egovconcept.com)) www.egovconcept.com
- (15) د. عبد الفتاح بيومي حجازي - الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت - دار الكتب القانونية - مصر - 2002 - ص 135 ، 1936 .
- (16) د. جميل عبد الباقي - الجرائم الناشئة عن الاستخدام الالى - دار النهضة العربية - القاهرة - ص 53 .
- (17) د. مدحت رمضان - جرائم الاعتداء على الاشخاص والانترنت - دار النهضة العربية - القاهرة - 2000 - ص 57 .
- (18) ا.م.د طلال ناظم الزهيري - بحث بعنوان (القدرات في تطبيقات تكنولوجيا

المعلومات) - الجامعة المستنصرية - منشور على الموقع

<http://azuhairi.arabblogs/files/81970.doc>

- (19) د. عبد الفتاح حسن - مبادئ القانون الاداري الكويتي - دار النهضة العربية
طباعة ونشر - بيروت - 1969 - ص 33 .
- (20) د. داود عبد الرزاق الباز - المصدر السابق- ص 186 .
- (21) د . عبد الغني بسيوني عبد الله - القانون الاداري - منشأة المعارف
الاسكندرية - 1991 - ص 412 .
- (22) د. عبد العزيز الشريف ويسري العطار - القانون الاداري / النشاط الاداري-
مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - ط 1 - 1999 - ص 183 .
- (23) د. سليمان محمد الطماوي - الوجيز في القانون الاداري - (دراسة مقارنة)
دار الفكر العربي - القاهرة - 1992 - ص 377 .
- (24) د. سليمان محمد الطماوي - المصدر السابق - ص 378 .
- (25) د. ابراهيم طه الفياض - العقود الادارية - ط 1 - مكتبة الفلاح للنشر
والتوزيع - الكويت - ص 125 .
- (26) د. ماجد راغب الحلو - الحكومة الالكترونية والمرافق العامة - بحث مقدم
إلى المؤتمر العلمي الاول الذي نظمته اكاديمية شرطة دبي - حول الجوانب
القانونية والأمنية للعمليات المصرفية في الفترة من 26-28 ابريل - 2003 -
منشور على الموقع الالكتروني الخاص بمنتديات عالم القانون

www.alexalaw.com

- (27) المرفق العام (دراسة شاملة) - مقالة منشورة على موقع منتدى الطالب -
forum.univbiskra.net
- (28) عمر محمد بن يونس - المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية - مقدمة
إلى العالم الافتراضي - ط 1 - 2002/2003 ص 144 .
- (29) د. عبد الفتاح مراد - الحكومة الالكترونية - المرجع السابق- ص 31 .
- (30) د. خالد خليل الظاهر - القانون الاداري - دار المسيرة للنشر والتوزيع-ط 1-
عمان - ص 5
- (31) حسن محمد علي - مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتطوير - رسالة
دكتوراه - كلية القانون / جامعة الموصل - 2005 - ص 9 .
- (32) د. محمد انس قاسم جعفر - الوسيط في القانون العام - اسس وأصول القانون
الاداري - بلا سنة طبع - 1984 - ص 221 .
- (33) د. سليمان محمد الطحاوي - الوجيز في القانون الاداري -
1989 - ص 444 .
- (34) د. ماجد راغب الحلو - الحكومة الالكترونية والمرافق العامة - مرجع
سابق .

- (35) د. داود عبد الرزاق الباز - المرجع السابقة - ص 126 .
- (36) د. عمار طارق عبد العزيز - اركان القرار الاداري الالكتروني - مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية - جامعة ذي قار - عدد 2 - 2010 - ص 8 .
- (37) مقالة لـ (حسن الابراهيم - افكار رقمية - الاتمته ونظم المعلومات ، تغيب المفهوم والمعايير والتقويم - صحيفة تشرين اون لاين منشورة على الموقع الالكتروني tishree.news.sy) .
- (38) مقالة بعنوان (الادارة الالكترونية) منشورة على موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الموقع الالكتروني ar.wikipedia.org .
- (39) المهندس صادق ظاهر الحميري - توظيف انظمة المعلومات في عملية صنع القرار ، المعلومات والإفادة منها في اتخاذ القرار - ورقة عمل مقدمة الى المركز الوطني للمعلومات الى المؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الاداري والمالي المنعقد خلال (25-27 اغسطس 1998) في صنعاء .
- (40) د. سليمان محمد الطماوي - النظرية العامة للقرارات الادارية - ط 1 - دار الفكر العربي - 1991 - ص 301 .
- (41) أورنس متبع هذال - اثر التطور الالكتروني في مجال الاعمال الادارية للادارة العامة - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية القانون / جامعة بغداد - 2005 - ص 85 .
- (42) د. محمد علي بدير و د. عصام البرزنجي و د. مهدي ياسين السلامي - مبادئ وإحکام القانون الاداري - بغداد - 1993 - ص 429 .
- (43) فيصل عبد الرحمن - الجهاز الفني المركزي لمشروع استخدام الحكومة الالكتروني في مجال الحكومة - وكالة الانباء الكويتية - 2002 - ص 159 .
- (44) عمار عوادي - النظرية العامة للمنازعات الادارية في النظام الجزائري - ج 2 - نظرية الدعوى الادارية - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1998 - ص 545 .
- (45) د. عمار طارق عبد العزيز - المصدر السابق - ص 31 .
- (46) حكم محكمة القضاء الاداري المصرية في 16/1/1954 مجموعه السنة الثامنة ص 211 .
- (47) د. علي السيد الباز - الحكومة الالكترونية والادارية المحلية-بحث منشور من وقائع المؤتمر العلمي الاول الذي نظمته اكاديمية شرطة دبي - ج 1 - المجلد الرابع - ص 78-79 . (48) د. داود عبد الرزاق الباز - المصدر السابق - ص 271 .
- (49) د. عبد الفتاح بيومي حجازي - المصدر السابق - ص 901 .

المصادر

اولاً : الكتب العامة

- 1- د. داود عبد الرزاق الباز - الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرافق العامة - منشأة المعارف - الاسكندرية .
- 2- د. عبد الفتاح مراد - الحكومة الالكترونية - منشأة المعارف - الاسكندرية.
- 3- د. هشام عبد المنعم عكاشة - الادارة الالكترونية للمرافق العامة - القاهرة - دار النهضة العربية - 2004 .
- 4- د. عبد الفتاح بيومي حجازي - الحكومة الالكترونية ونظمها القانوني - دار الفكر الجامعي - 2004 .
- 5- د. محمود نجيب حسني - جرائم الاعتداء على الاموال في قانون العقوبات اللبناني - دراسة مقارنة - 1984 .
- 6- د. عبد الفتاح بيومي حجازي - الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت - دار الكتب القانونية - مصر - 2002 .
- 7- د. جميل عبد الباقي - الجرائم الناشئة عن الاستخدام الالي - دار النهضة العربية - القاهرة .
- 8- د. مدحت رمضان - جرائم الاعتداء على الاشخاص والانترنت - دار النهضة العربية - القاهرة - 2000 .
- 9- د. عبد الفتاح حسن - مبادئ القانون الاداري الكويتي - دار النهضة العربية لطباعة والنشر - بيروت - 1969 .
- 10- د. عبد الغني بسيوني عبد الله - القانون الاداري - منشأة المعارف - الاسكندرية - 1991 .
- 11- د. عبد العزيز الشريف ويسري العطار - القانون الاداري - النشاط الاداري / مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - ط1/ 1999 .
- 12- د. سليمان محمد الطماوي - الوجيز في القانون الاداري - (دراسة مقارنة) - دار الفكر العربي - القاهرة - 1992 .
- 13- د. ابراهيم طه الفياض - العقود الادارية - ط1 - مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع - الكويت .
- 14- عمر محمد بن يونس - المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية - مقدمة الى العالم الافتراضي - ط1 - 2002/2003 .
- 15- د. خالد خليل الظاهر - القانون الاداري دار المسيرة للنشر والتوزيع-عمان - ط1-
- 16- د. محمد انس قاسم جعفر - الوسيط في القانون العام - اسس واصول القانون الاداري - بلا سنة طبع - 1984 .
- 17- د. سليمان محمد الطماوي - النظرية العامة للقرارات الادارية - ط - دار

- الفكر العربي - 1991 .
- 18- د. محمد علي بدير و د. عصام البرزنجي و د. مهدي ياسين السلامي - مبادئ واحكام القانون الاداري - بغداد - 1993 .
- 19- فيصل عبد الرحمن - الجهاز الفني المركزي لمشروع استخدام الحكومة الالكتروني في مجال الحكومة - وكالة الانباء الكويتية - 2002 .
- 20- عمار عوایدی - النظرية العامة للمنازعات الادارية في النظام الجزائري - ج 2 - نظرية الدعوى الادارية - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1998 .

ثانياً : مجلات وبحوث

- 1- د. عبد اللطيف علي - قدرة الادارة الالكترونية على مكافحة الفساد الاداري - مجلة المفتش العام العدد 2011-2011
- 2- د. عمار طارق عبد العزيز - اركان القرار الاداري الالكتروني - مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية - جامعة ذي قار - عدد 2 - 2010 .
- 3- أورنس متعب هذال - اثر التطور الالكتروني في مجال الاعمال الادارية للادارة العامة - رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية القانون / جامعة بغداد - 2005 .
- 4- المهندس صادق ظاهر الحميري - توظيف انظمة المعلومات في عملية صنع القرار ، المعلومات والإفادة منها في اتخاذ القرار - ورقة عمل مقدمة الى المركز الوطني للمعلومات الى المؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الاداري والمالي المنعقد خلال 25-27 اغسطس 1998) في صناعة .
- 5- د. علي السيد الباز - الحكومة الالكترونية و الادارية المحلية. بحث منشور ضمن اعمال المؤتمر العلمي الاول الذي نظمته اكاديمية شرطة دبي - ج 1- المجلد الرابع - ص 78-79

ثالثاً : الاطاريج

- 1- عمر موسى - اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري - رسالة ماجстير مقدمة الى كلية الحقوق / جامعة النهرین - 2012 .
- 2- حسن محمد علي - مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتطوير - رسالة دكتوراه ص 5 - كلية القانون / جامعة الموصل - 2005 .

رابعاً : الواقع الالكتروني

- 1- احمد سردار - مقال عن الحكومة الالكترونية منشور في الموقع الالكتروني الخاص بمجلة الحوار المتمدن بالعدد 3296 في 5 / 2 / 2011 على الموقع

www.alhewar.org

2- المخاطر الالكترونية المحيطة بالحكومة - مقالة منشورة على الموقع
الالكتروني (الحكومة الالكترونية) www.egovconcept.com

3- ا.م.د طلال ناظم الزهيري - بحث بعنوان (القدرات في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات - الجامعة المستنصرية - منشور على الموقع

<http://azuhairi.arabblogs/files/81970.doc>

4 - د. ماجد راغب الحلو - الحكومة الالكترونية والمرافق العامة - بحث منشور على الموقع الالكتروني الخاص بـ منتديات عالم القانون www.alexalaw.com

5 - المرفق العام (دراسة شاملة) - مقالة منشورة على الموقع الالكتروني (منتدى الطالب) - forum.univbiskra.net

6 - حسن الابراهيم - افكار رقمية - الاتمنة ونظم المعلومات ، تغييب المفهوم والمعايير والتقويم - صحيفة تشرين اون لاين منشورة على الموقع الالكتروني tishree.news.sy

7 - مقالة بعنوان (الادارة الالكترونية) منشورة على موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الموقع الالكتروني ar.wikipedia.org